

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 372 - الْمُؤَقَّدُ مَمْلُوكٌ فِي الْأَصْطِلَاحَاتِ الْفَقْهِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْإِجَارَةِ إِنَّ الْمَوَادَّ الْمُذْكَورَةَ فِي هَذِهِ الْمُؤَقَّدُ مَمْلُوكٌ لَيْسَتْ مُشْتَمِلَةً عَلَى أَحْكَامٍ وَإِنْ سَمَّا قُصِدَ مِنْهَا إِفْهَامُ مَعَانِي بَعْضِ الْأَلْفَاطِ الَّتِي سَتَرْدُ فِي الْفُصُولِ الْآتِيَةِ . (الْمَادَّةُ 404)

الْأُجْرَةُ الْكِرَاءُ أَيْ بَدَلُ الْمَنْفَعَةِ وَالْإِجَارُ الْمُكَارَرَةُ وَالْإِسْتِئْجَارُ الْكَاتِرَاءُ وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى الْأُجْرَةُ هِيَ الْعِيْضُ الَّذِي يُعْطَى مُقَابِلَ مَنْفَعَةِ الْأَعْيَانِ ، أَوْ مَنْفَعَةِ الْآدَمِيِّ ، مَثَلًا : إِذَا اسْتَوْجُرَ بَيْتٌ ، أَوْ خَادِمٌ بِمِائَةِ قِرْشٍ فَالْمَبْلَغُ هُوَ الْأُجْرَةُ وَقَدْ عُرِّفَ فِي هَذِهِ الْمَادَّةِ الْأُجْرَةُ أَوْسَلًا وَالْإِجَارُ ثَانِيًا وَالْإِسْتِئْجَارُ ثَالِثًا وَالْأَوَّلُ اسْمٌ وَالثَّانِي مَصْدَرٌ قَائِمٌ بِالْمَوْجُرِّ وَالثَّالِثُ مَصْدَرٌ قَائِمٌ بِالْمُؤَسْتَأْجِرِ - *

*** - (الْمَادَّةُ 405) الْإِجَارَةُ فِي اللَّغَةِ بِمَعْنَى الْأُجْرَةِ وَقَدْ اسْتُعْمِلَتْ فِي مَعْنَى الْإِجَارِ أَيْضًا وَفِي اصْطِلَاحِ الْفُقَهَاءِ بِمَعْنَى بَيْعِ الْمَنْفَعَةِ الْمَعْلُومَةِ فِي مُقَابِلَةِ عِيْضٍ مَعْلُومٍ .

الْإِجَارَةُ بِكَسْرِ الهمزة عَلَى الْمُشْهُورِ وَحُكِيَ ضَمُّهَا وَفَتْحُهَا فَهِيَ مَثَلُ ثَلَاثَةِ الهمزة . وَلِلْإِجَارَةِ مَعْنَيَانِ : الْأَوَّلُ :

الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ وَهُوَ الْأُجْرَةُ . وَالثَّانِي : الْمَعْنَى الْمُسْتَعْمَلَةُ فِيهِ وَهُوَ الْإِجَارُ وَالْأَوَّلُ مُسَبَّبٌ عَنْ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَ سَبَبُ الْأُجْرَةِ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ اسْتِعْمَالُ لَفْظَةِ الْإِجَارَةِ بِمَعْنَى (الْإِجَارِ) مَجَازًا لُغَوِيًّا . وَبَيَانُ مَعْنَى الْإِجَارَةِ فِي اللَّغَةِ وَالْإِسْتِطْرَادُ إِلَيْهِ مَعَ أَنَّ عُنْوَانَ الْبَحْثِ قَاصِرٌ عَلَى الْأَصْطِلَاحَاتِ الْفَقْهِيَّةِ لِإِضَاحِ الْمُنَاسَبَةِ فِي نَقْلِهَا مِنْ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ إِلَى الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةِ ، وَ (الْبَدَلُ) فِي الْإِجَارَةِ كَمَا سَيَتَضَحُّ فِي الْمَادَّةِ 463 يَكُونُ : (1) عَيْنًا (2) دَيْنًا (3) مَنْفَعَةً مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَبِمَا أَنَّ الْعَمَلَ مَعْدُودٌ مِنَ الْمَنْفَعَةِ حَسَبَ الْمَادَّةِ 420 وَ 421 فَهَذَا التَّعْرِيفُ يَكُونُ مُشْتَمِلًا عَلَى نَوْعِي الْإِجَارَةِ الْمُذْكَورَيْنِ فِي

الْمَادَّةُ 421 . تَوْضِيحُ الْقُيُودِ : يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْمَنْفَعَةُ السَّتِي
 يُعْقَدُ عَلَيْهَا فِي الْإِجَارَةِ مَقْصُودَةً فِي الشَّرْعِ وَنَظَرِ الْعُقَلَاءِ .
 فَلَوْ اسْتَأْجَرَ إِنْسَانٌ حِصَانًا لِيَرْبِطَهُ أَمَامَ دَارِهِ ، أَوْ
 لِيُجَنِّبَهُ ، أَوْ اسْتَأْجَرَ ثِيَابًا لِيَضَعَهَا فِي بَيْتِهِ لِيَطْنُ
 النَّاسُ أَنْ لَمْ حِصَانًا ، أَوْ ثِيَابًا نَفِيْسَةً لِيَرَاهَا النَّاسُ
 وَيَطْهَرُ بِهَا بِمَطْهَرِ الْأَغْنِيَاءِ فَالْإِجَارَةُ فَاسِدَةٌ وَلَا تَجِبُ
 الْأُجْرَةُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا مَنْفَعَةٌ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ مِنَ الْعَيْنِ فِي
 الشَّرْعِ وَنَظَرِ الْعُقَلَاءِ . وَلَا يَكْفِي لِمَصِحَّةِ الْإِجَارَةِ أَنْ تَكُونَ
 الْمَنْفَعَةُ مَقْصُودَةً لِلْمُسْتَأْجِرِ ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهَا
 مَنْفَعَةٌ مَقْصُودَةٌ فِي الشَّرْعِ وَنَظَرِ الْعُقَلَاءِ . وَالْإِجَارَةُ وَإِنْ
 كَانَتْ تَجِبُ بِاسْتِعْمَالِ الْمَأْجُورِ فِي الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ إِلَّا
 أَنَّهُ لَا بُدَّ لِذَلِكَ مِنْ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الْإِجَارَةُ مَعْقُودَةً عَلَى
 مَا فِيهِ مَنْفَعَةٌ مَقْصُودَةٌ ، فَاسْتِئْجَارُ التَّفْسَاحِ لِلشَّمِّ
 وَالْحُلِيِّ لِمَوْضَعِهَا فِي مَحَلٍّ مَذْهُورٍ مِنَ الْبَيْتِ فَاسِدٌ إِلَّا أَنَّهُ
 يَجُوزُ اسْتِعَارَةُ الْحُلِيِّ لِلتَّزْيِينِ بِهَا وَهَذَا مَا تَخْتَلِفُ بِهِ
 الْإِعَارَةُ عَنْ الْإِجَارَةِ فَالْإِعَارَةُ